

التي تحتوي على جميع كمالات العدد مركبة من عدة
 على السلسلة المتعددة للوحدات لا مع الأعداد التي هي أقل منه
 فكل من تركيب العدد من أربعة وستة ليس اولى من تركيبه من
 الثمانية والاثني عشر والصغير من الأعداد التي تحتها فاما ان
 يقال بركته نهائيا فيلزم ان يكون له اجزاء متناهية متناهية
 فيتعدو تمام مرتبة شيئا واحدا وهو محال واما ان يقال في تركيبه
 منها ولما بطل الاول بعين ان في **قوله** هذا الكلام انما معني
 اذا كان لكل عدد صورة نوعية متناهية لوصفه اياه اولا وكان
 محصل الاجزاء يتصور ذلك وحيث يكون كل مرتبة من الأعداد نوعا
 آخر متميز عن سابقتها بمراتب مخصوصة للمادة فقط لا بصورة متناهية
 لمواد ويكون هذا من خواص الكم المنفصل والجب ان بعضا من
 المتأخرين مع التصريح بان العدد محصل الوحدات وليس فيه صورة
 نوعية لوصفه تركيبه من الأعداد ومنه المن ان واحدا او معدا يكون جزء
 واحدا واحدا ثم عدم تركيب العدد مع الأعداد التي تحتها لا
 ما في تركيب معروف من العدد وهو من تلك الأعداد واما العلم بركته

ان زيد

ان زيدا او عمرو او حمدا زيدا وحمدا وحمدا فان مجموع زيدا
 عمرو اني عرض تلك الهيئة الاجتماعية الانسية معايرة لمجموع
 فزيد وحمدا وحمدا هي حدود الهيئة الاجتماعية وليس المعروف
 الاول خارجا عن الموضع الثاني ولا عينا لئلا يكون جزء الهيئة
 وعلى ذلك يستقي ما اختاره بعض المحققين في مدح باب الهندسة
 من استناد المعلولات المكتملة الى الامور الموجودة دون
 الاعدادات العقلية بان يصدر عن واحدة **قوله** وعن
 واحدة وعن مجموع السبع وحتى يحصل معلولات مكتملة في
 مرتبة واحدة وعليه ينبغي البرهان المشهور على اثبات الواجب من
 غير توقف على الطال الدور والفساد فان محله انه لو مرتب الممكنات
 على غير النهاية فكل واحد من السلسلة مستند الى عليه الموجودة منها و
 اما المجموع فعلة انما نفس المجموع او جزءه خارج عنه والاول والثاني
 باطلان على ما بين في موضعه فحينئذ الثالث والخارج عن جميع الممكنات
 هو الواجب لذاته ولا يخرج في هذا الدليل الا بان كتمان استناد
 المجموع الى جزءه وعلى ما فصلناه في بعض رسائلنا فاعلم ان المتعدد اقل